

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية
المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة
بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم
التوجيه من المستوى ٣



مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة
بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم

التوجيه من المستوى ٣



الأمم المتحدة

نيويورك وجنيف، ٢٠٠٩

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

وليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

ويمكن اقتباس المادة الواردة في هذا المنشور أو إعادة طبعها، دون استئذان، ولكن يرجى التنويه إلى ذلك، مع إشارة إلى رقم الوثيقة. كما ينبغي موافاة أمانة الأونكتاد بنسخة من المنشور الذي يتضمن النص المقتبس أو المعاد طبعه.

UNCTAD/DIAE/ED/2009/2

منشورات الأمم المتحدة

رقم المبيع A.09.II.D.3

ISBN No. 978-92-1-611031-4

المحتويات

الصفحة

iv	توطئة
vi	شكر وتقدير
١	مقدمة
٤	أولاً - المتطلبات الأساسية
٨	ثانياً - البيانات المالية النموذجية
١١	المرفق الأول - بيان الميزانية العمومية النموذجية
١٢	المرفق الثاني - شكل نموذجي لبيان الدخل
١٣	المرفق الثالث - نموذج بيان الدخل
١٤	المرفق الرابع - نموذج بيان التدفقات النقدية (اختياري)

توطئة

حدد فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ في دورته السابعة عشرة، المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٠، عدداً من العقبات التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في تطبيق المعايير المحاسبية الصادرة عن مختلف الهيئات المسؤولة عن وضع المعايير، الوطنية والدولية على حد سواء. وأتفق على تنفيذ مشروع لتحديد النهج الممكنة لتلبية احتياجات المحاسبة والإبلاغ المالي لهذه المؤسسات.

وساند الفريق ولا يزال المجلس الدولي للمعايير المحاسبية كجهة مرجعية دولية مسؤولة عن وضع المعايير الخاصة بالمحاسبة والإبلاغ. غير أن المجلس الدولي للمعايير المحاسبية قد أصدر المعايير الدولية للإبلاغ المالي ووضعا في اعتباره إلى حد بعيد احتياجات الإبلاغ المالي للشركات المسجلة. لذا، كان يصعب في كثير من الأحيان تطبيق هذه المعايير على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وبخاصة مؤسسات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. كما أن حصول عدد كبير من مؤسسات هذه البلدان على مساعدة مهنية قد لا تتناسب مع تكلفته مع قدرات هذه المؤسسات.

ويقر المجلس الدولي للمعايير المحاسبية بأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي أقل ملاءمة لتلبية احتياجات مستخدمي ومعدّي البيانات المالية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم واحتياجات مالكي هذه المؤسسات. ولمعالجة هذا القصور، أصدر المجلس مشروع شرح للمعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد أعدت هذه المعايير الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم استناداً إلى المعايير الدولية للإبلاغ المالي.

ويقر فريق الخبراء الحكومي الدولي العامل المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ بأن المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لا تتلاءم على الأرجح مع احتياجات المؤسسات الأصغر حجماً، ما دامت هذه الأخيرة قد تكون غير مطالبة بإعداد بيانات مالية ذات أغراض عامة. وبصفة عامة، لا يتوخى من البيانات المالية لهذه المؤسسات تلبية احتياجات طائفة واسعة من مستخدمي البيانات.

ولتلبية احتياجات المؤسسات الأصغر حجماً، التي يشار إليها أحياناً بالمؤسسات الصغرى، وضع فريق الخبراء الحكومي الدولي مجموعة موحدة من المبادئ التوجيهية - من المستوى الثالث - تلي احتياجات المؤسسات التي لا تُعدُّ بيانات مالية ذات أغراض عامة. وأعدت المبادئ التوجيهية من المستوى الثالث بالاعتماد على مُنح "تصاعدي" بدلاً من إدراجها ضمن النهج "التنازلي" الذي يميز المعايير الدولية للإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ويبدأ النهج التصاعدي من الوقوف على واقع احتياجات مستخدمي ومعدّي البيانات المالية في المؤسسات الأصغر حجماً.

وبالتالي، لتلبية احتياجات جميع المؤسسات في مجال الإبلاغ المالي، يقترح الفريق اعتماد هيكل مؤلف من ثلاثة مستويات على النحو التالي:

(أ) المستوى الأول. ينطبق هذا المستوى على المؤسسات المسجلة التي تُتداول أسهمها في سوق الأوراق المالية والمؤسسات التي تشكل أهمية عامة كبيرة. وينبغي مطالبة هذه المؤسسات بتطبيق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي التي أصدرها المجلس الدولي للمعايير المحاسبية؛

(ب) المستوى الثاني. ينطبق هذا المستوى على مؤسسات الأعمال الكبيرة التي لا تصدر أوراقاً مالية عامة ولا تشكل أهمية عامة كبيرة؛

(ج) المستوى الثالث. ينطبق هذا المستوى على كيانات أصغر حجماً كثيراً ما يديرها أصحابها ولا يعمل بها مستخدمون أو يعمل بها عدد قليل من المستخدمين. والنهج المقترح يقوم على نظام مبسط للمحاسبة على أساس الاستحقاقات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات النقدية. ويجوز أن تسمح الجهات التنظيمية الوطنية باستثناء للمؤسسات المنشأة حديثاً أو التي دخلت الاقتصاد الرسمي حديثاً لكي تستخدم المحاسبة النقدية لفترة زمنية محدودة.

ولا يمكن تعيين الحدود بين المستويات الثلاثة بدقة بدون توافر المعلومات الكافية عن الاقتصاد المحدد الذي تعمل المؤسسات في إطاره. وما يوصي به الفريق هو وجود نظام يتألف من ثلاثة مستويات على الأقل، على أن تقرر كل دولة من الدول الأعضاء التي تختار تطبيق هذا النهج كيفية تحديد هذه المستويات. ويعرض الجزء التالي التوجيه المتعلق بالمستوى الثالث الذي وضعه الفريق في إطار المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

شكر وتقدير

أعد هذا المنشور فريق من الأونكتاد ترأسته السيدة نزهة بن عباس التعارجي - اخنبرينز، الموظفة المسؤولة عن فرع تنمية المؤسسات. وقام يوسف اسميلا بتسيق المشاورات واستكمال المنشور بغرض طباعته. وقدم السيد بيتر نافاريت الدعم الإداري الضروري.

ويود الأونكتاد التعبير عن تقديره للخبراء الذين ساهموا في تنقيح المبادئ التوجيهية من المستوى الثالث عن طريق المساهمات التي قدموها خلال الاجتماعات الاستشارية المخصصة لهذا الغرض التي عُقدت في جنيف في تموز/يوليه ٢٠٠٧ وأيار/مايو ٢٠٠٨. وهؤلاء الخبراء هم: جيانكارلو أتوليني، المجلس الوطني للمحاسبين المهنيين، إيطاليا؛ أندرو براثويي، معهد المحاسبين القانونيين في بربادوس؛ بيرو دي سالفو، هيئة المحاسبة الإيطالية، إيطاليا؛ ريتو إبيرلي، KPMG، زيوريخ، سويسرا؛ ليري فويرتز، الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، بلجيكا؛ روبين جارفيس، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، المملكة المتحدة؛ دافيد موريس، الجمعية الدولية للمديرين الماليين، الولايات المتحدة الأمريكية؛ فيكسون انكوبي، اتحاد المحاسبين لشرق وجنوب ووسط أفريقيا؛ فوجشيش نوفاك، جامعة لودز، بولندا؛ جيم أوساياندي أوبازي، المجلس النيجيري للمعايير المحاسبية؛ ماتيو بوزولي، المجلس الوطني للأعمال الاستشارية وخبراء المحاسبة، إيطاليا؛ غيرهارد براشنر، الاتحاد الأوروبي للمحاسبين، بلجيكا؛ دافيد راغي، معهد المحاسبين القانونيين في ترينيداد وتوباغو؛ إستيفانو سانتوشي، الاتحاد الأوروبي للمحاسبين ومراجعي حسابات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، إيطاليا؛ سيد أسد علي شاه، معهد المحاسبين القانونيين في باكستان؛ ماركو فينوتي، الهيئة الإيطالية للمحاسبة، إيطاليا؛ جون فانسننت، جمعية فنبي المحاسبة، المملكة المتحدة؛ سيمون وراي، PricewaterhouseCoopers، هولندا.

ويعرب الأونكتاد عن تقديره لمشاركة السيد ريتشارد مارتين، جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين، المملكة المتحدة، الذي ترأس الاجتماعين الاستشاريين المخصصين وقدم تقريراً عن تلك المشاورات إلى الدورتين الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين لفريق الخبراء العامل الحكومي الدولي المعني بالمعايير الدولية للمحاسبة والإبلاغ.

مقدمة

ألف - النطاق

١- وُضع توجيه المستوى الثالث من المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من أجل إعداد البيانات المالية للمؤسسات الصغيرة التي يديرها أصحابها ولا يعمل بها مستخدمون أو يعمل بها عدد قليل من المستخدمين. وعموماً ينبغي أن تطبق هذه المؤسسات نظاماً مبسطاً للمحاسبة على أساس الاستحقاقات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات النقدية^(١). وقد وُضع توجيه المستوى الثالث من المبادئ التوجيهية للمحاسبة والإبلاغ المالي الخاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم لتلبية احتياجات مستخدمي ومعدي البيانات المالية لهذه المؤسسات.

باء - الإطار المحاسبي للمستوى الثالث

٢- يستند بيان الدخل والميزانية العمومية على نظام مبسط للمحاسبة على أساس الاستحقاقات يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات النقدية. ويستند توجيهه إلى القياس التاريخي للتكاليف.

٣- وتُحضّر البيانات المالية المتعلقة بالمستوى الثالث عادة على أساس أن المؤسسة تمارس نشاطها وتتواصل ممارسة نشاطها في المستقبل المنظور.

جيم - أغراض البيانات المالية المتعلقة بالمستوى الثالث

٤- الغرض من البيانات المالية المتعلقة بالمستوى الثالث هو إتاحة معلومات عن الأداء المالي والمركز المالي للمؤسسة المبلّغة، وهي معلومات ستفيد مستخدمي هذه البيانات في تقييم أداء المؤسسة وحسن إدارتها.

دال - مستخدمو البيانات واحتياجاتهم

٥- الغرض من البيانات المالية هو الاستجابة لاحتياجات مستخدمي البيانات. ويتوقع أن المستخدمين الرئيسيين للبيانات المالية الخاصة بالمؤسسات من المستوى الثالث هم من الفئات التالية:

(١) يجوز أن تسمح الجهات التنظيمية الوطنية باستثناء للمؤسسات المنشأة حديثاً أو التي دخلت الاقتصاد الرسمي حديثاً لكي تستخدم المحاسبة النقدية لفترة زمنية محدودة.

- (أ) المالكون والإدارة:
- ١٠ من أجل تقييم أداء المؤسسة خلال السنة أو خلال الفترة موضع الاستعراض والتأكد منه (بما في ذلك مستويات الدخل والإيرادات والتكاليف)؛
- ٢٠ من أجل طلب التمويل الخارجي؛
- ٣٠ من أجل أغراض الإدارة المالية (مثلاً لتحديد نسبة الأرباح التي يجب استبقاؤها)؛ و/أو
- ٤٠ من أجل استخدامها كأداة للتخطيط لتغير أصحاب القرار وإدارة الثروة.
- (ب) المقرضون وسائر الدائنين:
- ١٠ من أجل تقييم المخاطر التي ينطوي عليها القرار المتخذ بشأن الائتمان؛
- ٢٠ من أجل رصد أداء المؤسسات التي مُنحت قرضاً.
- (ج) الحكومة: من أجل أغراض التخطيط الاقتصادي الكلي والجزئي؛
- (د) السلطات الضريبية: من أجل أغراض تقدير الضرائب؛
- (هـ) الوكالات المعنية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم: من أجل تقييم طلبات الدعم المقدمة من المؤسسات (مثل طلبات الإعانات وطلبات التدريب والخدمات التجارية المدعومة)؛
- (و) وكالات الائتمان: من أجل تسهيل تقييم منح الائتمان من جانب منظمة مستقلة تتولى مسك سجلات الوضع الائتماني للمؤسسات.
- هاء - الخصائص النوعية**
- ٦- الخصائص النوعية هي السمات التي تجعل المعلومات الواردة في البيانات المالية مفيدة لمستخدميها. وفيما يلي الخصائص الأربع الرئيسية:
- (أ) سهولة فهم البيانات المالية: من الأهمية بمكان أن يسهل على مستخدمي البيانات فهم المعلومات الواردة في البيانات المالية؛

(ب) أهمية البيانات المالية: لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون وثيقة الصلة باحتياجات مستخدمي البيانات من حيث اتخاذ القرارات؛

(ج) موثوقية البيانات المالية: تتحقق الثقة بالمعلومات عندما تخلو هذه المعلومات من الأخطاء المادية والمنهجية ويمكن أن يعتمد عليها مستخدمو البيانات في تبيان موضوعها بأمانة؛

(د) قابلية المقارنة: يجب أن يتمكن مستخدمو البيانات من مقارنة البيانات المالية لمؤسسة من المؤسسات على مر الزمن لتحديد اتجاهات مركز المؤسسة وأدائها الماليين.

٧- والموازنة بين المنفعة والتكلفة هي قيد شائع وليست خاصية نوعية. فالفوائد المستمدة من المعلومات يجب أن تتجاوز تكلفة إتاحتها. غير أن تقييم الفوائد والتكاليف هو في الأساس عملية تقديرية.

٨- وفي الممارسة العملية، كثيراً ما يكون إيجاد توازن بين الخصائص النوعية أمراً ضرورياً. وتحديد الأهمية النسبية لهذه الخصائص في مختلف الحالات هو من الأمور التي تتصل بإصدار الأحكام المهنية.

واو - العناصر

٩- تشمل العناصر ما يلي:

(أ) الأصل: هو مورد تتحكم فيه المؤسسة نتيجة أحداث سابقة، ويتوقع أن يعود بفوائد اقتصادية على المؤسسة في المستقبل؛

(ب) الخصم: هو التزام حالي على المؤسسة ناشئ عن أحداث سابقة، ويتوقع أن يترتب على تسويته خروج موارد من المؤسسة تجسّد فوائد اقتصادية؛

(ج) حقوق الملكية: هو صافي أصول المؤسسة بعد طرح جميع خصومها؛

(د) الدخل: يشمل الدخل كلاً من الإيرادات والأرباح. ويشمل أيضاً الزيادات في الفوائد الاقتصادية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق إلى المؤسسة أو تعزيز لأصولها أو تخفيضات في خصومها تؤدي إلى ازدياد في حقوق الملكية، بخلاف الفوائد المتعلقة بمساهمات المشاركين في رأس المال؛

(هـ) *النفقات*: تشمل النقصان في الفوائد الاقتصادية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفق من المؤسسة أو تناقص في أصولها أو ازدياد في خصومها، وتؤدي إلى نقصان حقوق الملكية، بخلاف الفوائد المتعلقة بتوزيع عوائد على المشاركين في رأس المال.

زاي - الإثبات

١٠- ينبغي إثبات كل بند يفى بتعريف عنصر محاسبي إذا (أ) كان من المحتمل أن تتدفق إلى المؤسسة أو منها، في المستقبل، أية فائدة اقتصادية مرتبطة بهذا البند، و(ب) إذا كان بالإمكان قياس تكلفة أو قيمة ذلك البند على نحو موثوق.

حاء - القياس

١١- التكلفة التاريخية هي قاعدة القياس الأكثر شيوعاً التي تعتمد عليها المؤسسات في إعداد بياناتها المالية.

طاء - المؤسسات من المستوى الثالث والإدارة المالية

١٢- من المسلم به عموماً في التسيير اليومي للمؤسسات أن إدارة السيولة النقدية أمر مهم بالنسبة لاستمرار أي مؤسسة وبالنسبة للعلاقات الإدارية مع المصارف وسائر جهات التمويل. ويوصى المديرين المالكين بمسك سجلات نقدية باعتبارها مصدراً للقيود الأولى لأغراض إعداد البيانات المالية. وستكون هذه السجلات عنصراً أساسياً في الإدارة المالية للمؤسسات من المستوى الثالث.

أولاً - المتطلبات الأساسية

١٣- تبين الفقرات التالية التوجيه الأساسي الذي يجب أن تتبعه مؤسسات المستوى الثالث.

١٤- وتشمل المجموعة الدنيا من البيانات المالية الأولية العناصر التالية:

(أ) كشف الميزانية العمومية؛

(ب) بيان الدخل؛

(ج) الملاحظات التفسيرية.

- ١٥- وقد تود المؤسسات أن تدرج بيانات أخرى يتوقع أن تعزز الشفافية والجودة إجمالاً في المعلومات التي تقدمها المؤسسات إلى مستخدمي البيانات، كبيان التدفقات النقدية على سبيل المثال.
- ١٦- وينبغي أن تُحضّر البيانات المالية على أساس استمرار نشاط المؤسسة، إلا إذا كانت الإدارة تعتمز تصفية المؤسسة أو إيقاف عملياتها التجارية، أو إذا لم يكن لديها أي بديل عملي آخر غير ذلك.
- ١٧- وينبغي أن تعد المؤسسة بياناتها المالية باستخدام نظام مبسط للمحاسبة على أساس الاستحقاقات، يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالمعاملات النقدية.
- ١٨- وينبغي عرض المعلومات التالية على نحو واضح:
- (أ) اسم المؤسسة المُبلّغة؛
- (ب) تاريخ الميزانية العمومية والمدة التي يغطيها بيان الدخل؛
- (ج) العملة المستخدمة في الإبلاغ.
- ١٩- وينبغي إعداد البيانات المالية كل سنة على الأقل.
- ٢٠- وينبغي أن تشمل البيانات المالية أرقاماً تتيح المقارنة مع الفترة السابقة.
- ٢١- وينبغي أن تعرض المؤسسة في ميزانيتها العمومية الأصول المتداولة وغير المتداولة وكذلك الخصوم المتداولة وغير المتداولة وذلك كتصنيفات منفصلة ترد في صلب كشف الميزانية العمومية.
- ٢٢- وينبغي تصنيف الأصل بوصفه أصلاً متداولاً في الحالات التالية:
- (أ) يُتوقع تصفيته أو هو معروض للبيع أو مخصص للاستهلاك ضمن السياق العادي لدورة عمليات المؤسسة؛ أو
- (ب) يحتفظ به أساساً لأغراض تجارية أو لمدة قصيرة ويتوقع تصفيته خلال ١٢ شهراً من تاريخ كشف الميزانية العمومية؛ أو
- (ج) يكون نقداً.
- ٢٣- أما الأصول الأخرى فينبغي أن تُصنف بوصفها أصولاً غير متداولة.

- ٢٤- وينبغي تصنيف الخصم بوصفه خصماً متداولاً في الحالتين التاليتين:
- (أ) يكون من المتوقع تسويته ضمن السياق العادي لدورة عمليات المؤسسة؛ أو
- (ب) عندما تكون تسويته متوقعة في غضون ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية العمومية.
- ٢٥- أما الخصوم الأخرى فينبغي أن تُصنف بوصفها حصوماً غير متداولة.
- ٢٦- وكحد أدنى، ينبغي أن تتضمن الميزانية العمومية في صلبها البنود المتسلسلة الواردة في المرفق الأول.
- ٢٧- وينبغي للمؤسسة أن تكشف حركة حقوق الملكية أثناء الفترة المحاسبية.
- ٢٨- وكحد أدنى، ينبغي أن تتضمن الميزانية العمومية في صلبها البنود المتسلسلة الواردة في المرفق الثاني. ويرد في المرفق الثالث عرض أكثر تفصيلاً استخدم فيه نفس الهيكل.
- ٢٩- وينبغي أن ترد البنود المتسلسلة والعناوين والمجاميع الفرعية الإضافية، إذا كانت ذات صلة بالمؤسسة، في صلب الميزانية العمومية أو بيان الدخل.
- ٣٠- وينبغي تقدير بنود الممتلكات أو المنشآت أو المعدات بصورة أولية على أساس تكلفتها. وتشمل تكلفة بند من بنود الممتلكات أو المنشآت أو المعدات سعر شرائه، بما في ذلك رسوم الاستيراد وضرائب الشراء التي لا يمكن استردادها، وكل التكاليف المنسوبة مباشرة إلى تطويع الأصل من أجل استخدامه في الغرض المتوخى. ويجري استقطاع أية خصوم أو تخفيضات تجارية عند تحديد سعر الشراء.
- ٣١- وينبغي توزيع مبلغ الاستهلاك (التكلفة ناقصاً الإيرادات المتوقعة من التصرف في البند) لبند الممتلكات أو المنشآت أو المعدات بصفة منتظمة على عمره الإنتاجي. والاستهلاك ذو النسبة الثابتة هو أبسط طريقة.
- ٣٢- وفي حالة تعرض بند من بنود الممتلكات أو المنشآت أو المعدات للتلف، أي عندما يستبعد تحقيقه لتدفقات نقدية تعادل المبلغ غير المستهلك للبند على مدى عمره الإنتاجي، ينبغي تخفيض القيمة غير المستهلكة إلى صافي الإيراد النقدي المسترجع من الأصل. ولا يلزم خصم الإيرادات النقدية ويمكن أن تُستمد سواء من قيمة التخلص من الأصل أو من استمرار استخدامه. ومن مؤشرات التلف التراجع الكبير في القيمة السوقية أو التقادم.

٣٣- ومبدئياً يُسَلَّم بأن عمر الأرض غير محدود، ولذا فإنها غير قابلة للاستهلاك. أما
البنائيات فعمرها محدود، وبالتالي فهي أصول قابلة للاستهلاك.

٣٤- وينبغي أن تتضمن البيانات المالية لكل فئة من الممتلكات والمنشآت والمعدات
تسوية المبلغ غير المستهلك في بداية الفترة ونهايتها، على نحو يبين ما يلي:

(أ) الإضافات؛

(ب) الأصول التي تم التصرف فيها؛

(ج) الاستهلاك؛

(د) حركات أخرى.

٣٥- وينبغي إثبات مدفوعات الإيجار كنفقة، سواء كانت مترتبة على التأجير
التشغيلي أو التأجير التمويلي، كلما أصبحت مستحقة الدفع. وإذا كانت المدفوعات
هامية، فينبغي الكشف عنها في ملاحظات البيانات المالية.

٣٦- وينبغي ألا تظهر قيمة الإيجار كأصل أو كخصم في الميزانية العمومية. لكن إذا
كان مجموع المدفوعات الباقية من قيمة الإيجار هامياً، فينبغي الكشف عنه في ملاحظات
البيانات المالية.

٣٧- وينبغي تقدير المخزونات بأقل القيمتين التاليتين: التكلفة أو القيمة المتحققة
الصافية (سعر البيع المقدر في السياق العادي للأعمال التجارية ناقصاً التكاليف المقدرة
للإنجاز والتكاليف المقدرة اللازمة للبيع).

٣٨- وينبغي أن تشمل تكلفة المخزونات جميع تكاليف الشراء والتكاليف الأخرى
المتكبدة في نقل هذه المخزونات إلى موقعها الحالي وجعلها في وضعها الحالي (كالنقل
والتصنيع مثلاً).

٣٩- وينبغي أن تُعين تكلفة المخزونات بتحديد تكلفة كل بند على حدة كلما
أمكن. وبخلاف ذلك، ينبغي أن تُعين تكلفة المخزونات باستخدام صيغة "الواصل أولاً"
يرحل أولاً" أو صيغة متوسط التكلفة المرجح.

٤٠- وينبغي أن تستبعد الإيرادات الضرائب المفروضة على السلع والخدمات، في
حين ينبغي أن تشمل العمولات المستحقة.

- ٤١- وينبغي أن تُثبت الإيرادات الناشئة من بيع السلع بعد أن تنقل المؤسسة إلى المشتري جميع المخاطر والمنافع العامة المتعلقة بملكية تلك السلع.
- ٤٢- ولا تُثبت الإيرادات الناشئة من تقديم الخدمات إلا بعد تقديم هذه الخدمات فعلاً.
- ٤٣- وعندما يوجد شك في تحصيل المدفوعات عن دين تجاري، ينبغي إدراج مخصص معقول لتغطية الذمم التجارية المدينة.
- ٤٤- وينبغي الكشف عن كل ربح أو خسارة مهمة بصورة منفصلة.
- ٤٥- والضريبة التي تظهر في بيان الدخل ينبغي أن تكون الضريبة المقدرة المستحقة عن الربح أو الخسارة في الفترة المحاسبية.
- ٤٦- وينبغي للملاحظات التفسيرية المرفقة بالبيانات المالية للمؤسسة أن تشمل أيضاً ما يلي:

- (أ) وصف لعمليات المؤسسة وأنشطتها الرئيسية؛
- (ب) إشارة إلى الإطار المحاسبي الذي أعدت بموجبه البيانات المالية؛
- (ج) الكشف عن أهم السياسات المحاسبية المستخدمة؛
- (د) وصف للطوارئ (الأصول أو الخصوم الممكنة التي لن تتأكد إلا بحدوث أو عدم حدوث أحداث مستقبلية غير أكيدة)؛ و
- (هـ) أي معلومات هامة أخرى بالنسبة لفهم البيانات المالية.
- ٤٧- وفيما يخص الصفقات أو الأحداث المادية غير المشمولة بهذا التوجيه ينبغي الرجوع إلى المتطلبات الملائمة الواردة في التوجيه الخاص بالمستوى الثاني.

ثانياً - البيانات المالية النموذجية

ألف - البيانات المالية

- ٤٨- تستند الميزانية العمومية وبيان الدخل إلى نظام مبسط للمحاسبة على أساس الاستحقاقات.

٤٩- وفي كثير من الحالات، لا تتوافر لدى مؤسسات المستوى الثالث الموارد الذاتية اللازمة لتحضير هذه البيانات، وعندئذ تتولى جهة خارجية إعدادها.

٥٠- روعي في النماذج المسائل المتعلقة بالتكاليف/المنافع في مؤسسات المستوى الثالث. ولضمان استفادة المديرين المالكين وسائر مستخدمي البيانات المالية للمؤسسات العادية من المستوى الثالث، يجب مقارنة تكاليف تحضير البيانات بالمنافع التي تستمد من ذلك.

٥١- والغرض من البيانات المالية هو مساعدة المديرين المالكين على استخراج المعلومات التي من شأنها أن تُسهم في تطوير المؤسسة وأيضاً مساعدة سائر مستخدمي البيانات المالية على اتخاذ القرارات وتتبع تقدم المؤسسة. لذا، فالغرض من هذه البيانات هو الاستجابة لاحتياجات مستخدمي البيانات المذكورين.

باء - الميزانية العمومية - المرفق الأول

٥٢- يتوقف مدى ملاءمة العناوين إلى حد ما على طبيعة المؤسسة، لكن من المفروض أن ينطبق الشكل العام والعناوين الرئيسية على معظم المؤسسات من هذا المستوى.

جيم - بيان الدخل - المرفقين الثاني والثالث

٥٣- صُمم شكل بيان الدخل أساساً لتلبية احتياجات المديرين المالكين. ومن المعروف أن بيان الدخل يستخدمه المديرون المالكون للتأكد مما إذا كانت سياساتهم السعرية تستند إلى توقعات سليمة لمستوى التكاليف وهوامش الأرباح.

٥٤- ومن المفترض أن تحدد معظم المؤسسات في هذا المستوى أسعار سلعتها وخدماتها على أساس المراجعة. ولذا، فإن "الربح الحدي" يعكس الفرق بين المبيعات والتكاليف التي حُسب بها هامش الربح والتي ترد في البيان في عنوان "تكاليف التشغيل المباشرة".

٥٥- وتختلف تكاليف التشغيل المباشرة من مؤسسة لأخرى. فمثلاً، يعرض المرفق الثالث بيان الدخل لمؤسسة عادية لتجارة التجزئة، حيث من المرجح ألا يتحقق هامش الربح إلا على المشتريات. ويمكن أن تكون لأنواع أخرى من المؤسسات تعاريف مختلفة لتكاليف التشغيل المباشرة.

٥٦- ومن المرجح أن تختلف هياكل تكاليف المؤسسات في هذا المستوى عنها في المؤسسات الكبيرة. ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم تكاليف هذه المؤسسات مباشرة. في حين أن معظم تكاليف المؤسسات الكبيرة غير مباشرة (أي أنها تتصل بالتكاليف العامة).

٥٧- وتعكس العناوين الواردة تحت "التكاليف غير المباشرة" أهمية التكاليف فيما يتعلق بمجموع التكاليف غير المباشرة، وأهميتها بالنسبة لكشفها للمستخدمين عموماً. ولذلك، يرجح وجود بعض التباين بين مختلف أنواع المؤسسات.

دال - بيانات التدفق النقدي - المرفق الرابع

٦٨- الغرض الرئيسي من بيان التدفق المالي هو تقديم معلومات وحيية عن حركة النقد في المؤسسة في فترة معينة. ويرد في المرفق الرابع نموذج بيان تدفق نقدي، رغم أنه ليس مشروطاً بموجب هذا التوجيه.

المرفق الأول
بيان الميزانية العمومية النموذجية

مؤسسة XYZ Ltd		
بيان الميزانية العمومية		
في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠		
(وحدة نقدية)		
١٠٢٠	٢٠٢٠	
وحدة نقدية	وحدة نقدية	
		الأصول
		الأصول غير المتداولة
١٩٠.٠٠٠	١٩٠.٠٠٠	الممتلكات والمنشآت والمعدات
		الأصول المتداولة
٩١٠٠	١٨٢٠٠	المواد الخام
٢١٠٠٠	٣٤٠٠٠	البضائع التامة الصنع
٣٤٠٠٠	٢٦٠٠٠	الذمم التجارية المدينة
١١٥٠٠	٦٨٠٠	النقدية والودائع المصرفية
٧٥٥٠٠	٨٥٠٠٠	
٢٦٥٦٠٠	٢٧٥٠٠٠	مجموع الأصول
		حقوق المالكين والخصوم
١١٤٧٠٠	١٣٢٩٠٠	حقوق المالكين في ١ كانون الثاني/يناير
٤٨٢٠٠	٥٥٦٠٠	الإيرادات عن السنة
(٣٠.٠٠٠)	(٤٥.٠٠٠)	مسحوبات المالكين في السنة
١٣٢٩٠٠	١٤٣٥٠٠	حقوق المالكين في ٣١ كانون الأول/ديسمبر
		الخصوم غير المتداولة
١١٧٠٠٠	١٠٥٥٠٠	القروض
		الخصوم المتداولة
١٢٥٠٠	٢٥٠٠	القروض المصرفية
٢٢٠٠	٤٦٠٠	ضرائب مستحقة
١٠٠٠	١٨٩٠٠	الذمم التجارية الدائنة
١٣٢٧٠٠	١٣١٥٠٠	مجموع الخصوم
٢٦٥٦٠٠	٢٧٥٠٠٠	مجموع حقوق المالكين والخصوم

المرفق الثاني
شكل نموذجي لبيان الدخل

مؤسسة XYZ Ltd.

بيان الدخل

بيان الدخل للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

(وحدة نقدية)

وحدة نقدية	
	الإيرادات
	تكاليف التشغيل المباشر
	الربح الحدي
	التكاليف غير المباشرة
	الأرباح قبل حساب الفوائد وتكاليف التمويل الأخرى
	ناقصاً:
	الفوائد وتكاليف التمويل الأخرى
	الأرباح بعد حساب الفوائد وتكاليف التمويل الأخرى
	ناقصاً:
	الضرائب
	الأرباح بعد اقتطاع الضرائب

المرفق الثالث
نموذج بيان الدخل

مؤسسة XYZ Ltd

بيان الدخل

للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠

(وحدة نقدية)

١٠٢٠	٢٠٢٠	
وحدة نقدية	وحدة نقدية	
٢٨٣ ٠٠٠		الإيرادات
		تكاليف التشغيل المباشرة
صفر	٢١ ٠٠٠	المخزونات عند الافتتاح
١٨٩ ٠٠٠	٢٠٥ ٦٠٠	تكلفة السلع المنتجة
١٨٩ ٠٠٠	٢٢٦ ٦٠٠	المخزونات في نهاية المدة
٢١ ٠٠٠	٣٤ ٠٠٠	مجموع تكاليف التشغيل المباشرة
١٦٨ ٠٠٠	١٩٢ ٦٠٠	الربح الحدي
١١٥ ٠٠٠	١٣٢ ٤٠٠	التكاليف غير المباشرة
٣٥ ٧٠٠	٣٤ ٣٥٠	الأجور
صفر	١ ٥٠٠	استهلاك المعدات المكتبية
١٣٥ ٠٠	١٥ ٦٠٠	الإيجار
٥ ٧٠٠	٦ ٥٠٠	النفقات المتعلقة بالمركبات
١ ١٠٠	١ ٣٠٠	التأمين
١ ٥٠٠	١ ٧٠٠	الهواتف
٩٠٠	١ ١٥٠	الإنارة والتدفئة
٥٨ ٤٠٠	٦٧ ١٠٠	مجموع التكاليف غير المباشرة
		الأرباح قبل حساب الفوائد وتكاليف التمويل الأخرى
٥٦ ٦٠٠	٦٥ ٣٠٠	النفقات المتعلقة بالفوائد
١ ٢٠٠	١ ٣٠٠	الأرباح بعد حساب الفوائد وتكاليف التمويل
٥٥ ٤٠٠	٦٤ ٠٠٠	الضرائب
٧ ٢٠٠	٨ ٤٠٠	الأرباح بعد اقتطاع الضرائب
٤٨ ٢٠٠	٥٥ ٦٠٠	

المرفق الرابع
نموذج بيان التدفقات النقدية (اختياري)

المؤسسة XYZ Ltd
بيانات التدفقات النقدية
للعام المنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠
(وحدة نقدية)

١٠٢٠	٢٠٢٠	
وحدة نقدية	وحدة نقدية	
٤٨٢٠٠	٥٥٦٠٠	الأرباح بعد اقتطاع الضرائب التسويات:
١٢٠٠	١٣٠٠	النفقات المتعلقة بالفوائد
٧٢٠٠	٨٤٠٠	الضرائب
١٢٠٠٠	١٣٥٠٠	الاستهلاك
(٢١٠٠٠)	(١٣٠٠٠)	(ازدياد) نقصان مخزون السلع التامة الصنع
(٩١٠٠)	(٩١٠٠)	(ازدياد) نقصان مخزون المواد الخام
(٣٤٠٠٠)	٨٠٠٠	(ازدياد) نقصان الذمم المدينة
١٠٠٠	١٧٩٠٠	ازدياد (نقصان) الذمم الدائنة
(٤٢٧٠٠)	٢٧٠٠٠	مجموع التسويات
٥٥٠٠	٨٢٦٠٠	الإيرادات النقدية المتأتية من العمليات
(١٢٠٠)	(١٣٠٠)	الفوائد المدفوعة
(٥٠٠٠)	(٦٠٠٠)	ضرائب الدخل المدفوعة
٧٠٠-	٧٥٣٠٠	صافي الإيرادات النقدية للأنشطة التشغيلية
	(١٣٥٠٠)	التدفق النقدي المتعلق بالأنشطة الاستثمارية
	(١٣٥٠٠)	اقتناء معدات
	(٢١٥٠٠)	صافي الموارد النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية
(٣٠٠٠٠)	(٤٥٠٠٠)	التدفقات النقدية المتعلقة بالأنشطة التمويلية
(٣٠٠٠٠)	(٦٦٠٠٥)	مدفوعات القروض والسلف
(٣٠٧٠٠)	(٤٧٠٠)	مسحوبات المالكين
٤٢٢٠٠	١١٥٠٠	صافي الموارد النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
١١٥٠٠	٦٨٠٠	صافي ازدياد (نقصان) النقدية والرصيد المصرفي
		النقدية والرصيد المصرفي في ١ كانون الثاني/يناير
		النقدية والرصيد المصرفي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر